رسائل منتدى حوكمة الإنترنت، ليلستروم

.تم توفير هذه الترجمة بفضل المساهمات التطوعية من زينة بو حرب، وأحمد فرج .تعترف بهم *IGF*.وهي لا تمثل أي منصب في المنظمة

استضافت مملكة النرويج الاجتماع السنوي العشرين لمنتدى حوكمة الإنترنت في ليلستروم في الفترة من 23 إلى 27 يونيو/حزيران 2025.

تقدم رسائل منتدى حوكمة الإنترنت، ليلستروم نظرةً شاملةً رفيعة المستوى لصانعي القرار حول الأفكار الحالية المتعلقة بقضايا حوكمة الإنترنت والسياسات الرقمية الرئيسية. وهي مُستمدة مباشرةً من 262 جلسة عُقدت خلال منتدى حوكمة الإنترنت لعام 2025. وقد دُعي منظمو الجلسات إلى تحديد أهم النتائج والنقاط التي تدعو إلى العمل في نهاية جلساتهم كمدخلات لهذه الرسائل. كما استُرشدت الرسائل بتقارير من مبادرات منتدى حوكمة الإنترنت الوطنية والإقليمية والشبابية.

نُشرت مجموعة من مسودات الرسائل، التي أعدتها أمانة منتدى حوكمة الإنترنت، في 27 يونيو/حزيران لمراجعتها من قِبَل المجتمع حتى 14 يوليو/تموز. وتُعدّ الرسائل النهائية لمنتدى حوكمة الإنترنت لعام 2025 جزءًا من نتائج الاجتماع السنوي.

عُقد المنتدى تحت شعار " بناء الحوكمة الرقمية معًا". ونظمت الجلسات ضمن أربعة محاور رئيسية:

- [بناء] الثقة والمرونة الرقمية
- [بناء] الابتكار المستدام والمسؤول
- [بناء] الوصول الشامل والحقوق الرقمية
- [بناء] التعاون الرقمي

تمت هيكلة الرسائل في هذه الوثيقة وفقًا لذلك.

إخلاء مسؤولية: الآراء والأفكار الواردة في هذه الوثيقة لا تعكس بالضرورة آراء الأمانة العامة للأمم المتحدة. قد لا تتوافق التسميات والمصطلحات المستخدمة مع ممارسات الأمم المتحدة، ولا تعني بالضرورة التعبير عن أي رأي من جانب المنظمة.

جدول المحتويات

رسائل منتدى حوكمة الإنترنت، ليلستروم	1
[بناء] الثقة والمرونة الرقمية	4
الموضوع	4
رسائل منتدى حوكمة الإنترنت، ليلستروم	4
[بناء] الابتكار المستدام والمسؤول	7
الموضوع	7
رسائل منتدى حوكمة الإنترنت، ليلستروم	8
[بناء] الوصول الشامل والحقوق الرقمية	12
الموضوع	12
رسائل منتدى حوكمة الإنترنت، ليلستروم	12
[بناء] التعاون الرقمي	15
الموضوع	15
رسائل منتدى حوكمة الإنترنت، ليلستروم	15

رسائل منتدى حوكمة الإنترنت، ليلستروم ونتائجه الأخرى

تلخص رسائل منتدى حوكمة الإنترنت، ليلستروم الآراء التي عبّر عنها أصحاب المصلحة المتعددون خلال اجتماع المنتدى. التقارير التي استندت إليها هذه الرسائل متاحة على الرابط التالي: https://intgovforum.org/en/content/igf-2025-outputs .

رسائل منتدى حوكمة الإنترنت، ليلستروم هي مكمل للمخرجات والملاحظات التي جمعتها مسارات أخرى؛ وهي مدرجة على https://intgovforum.org/en/content/igf-2025-outputs .

[بناء] الثقة والمرونة الرقمية

الموضوع

الميثاق الرقمي العالمي، 3,4,5 – *القمة العالمية لمجتمع المعلومات* C5, C9, C10 – *أهداف التنمية المستدامة* 9, 16, 12, 17

؛ الأمن السيبراني والثقة، حوكمة البيانات، الذكاء الاصطناعي، الإعلام والمحتوى، الحقوق والحريات [بناء القدرات]

يُعدّ الإنترنت المرن والمتوافق والموثوق به أمرًا بالغ الأهمية لضمان استقرار البنية التحتية للاتصالات والخدمات وتبادل البيانات وأمنها في مواجهة التهديدات السيبرانية المتزايدة والاضطرابات التي تطرأ على البنى التحتية الرقمية. يُعدّ التضليل الإعلامي، والمعلومات المضللة، والبيانات المخترقة، وخطاب الكراهية، وإساءة استخدام المعلومات الخاصة، واستجابات الذكاء الاصطناعي المتحيزة، وغيرها من عناصر المعلومات المربكة وغير الدقيقة، تحديات شائعة تواجه الإنترنت الذي نستخدمه ونستمتع به.

رسائل منتدى حوكمة الإنترنت، ليلستروم

البنية التحتية الرقمية

- مع تزايد الاعتماد على الخدمات الرقمية، تراجعت القدرة على تحمّل الانقطاعات. يُعدّ الربط الشبكي والنقل ضروريين لضمان اتصال قوي، مما يتيح إنترنت أسرع وأكثر موثوقية. يُعدّ التعاون الوثيق بين الحكومات وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص في البنى التحتية أمرًا بالغ الأهمية لضمان المرونة وتعزيز البنية التحتية الرقمية وتوسيعها.
- من الضروري رسم خريطة لمختلف نماذج وآليات الاستجابة للأزمات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وتحليل كيفية تطبيقها للاستجابة لحالات انقطاع الاتصالات وتعرض البنية التحتية الحيوية للإنترنت للهجوم في مناطق النزاع والأزمات. إن إنشاء آلية متعددة الأطراف لضمان التمويل والالتزام السياسي وعوامل أخرى من شأنه أن يسمح بالاستجابة الفعالة في الوقت المناسب، وفي إطار القانون الدولي المتعلق بحماية حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية.
- إن التزام مجتمع أصحاب المصلحة المتعددين بإنترنت مفتوح وقابل للتشغيل البيني ينطوي على إمكانات قوية للعمل على ضمان وصول المدنيين وتأمين البنية التحتية الأساسية للإنترنت في سياقات الصراعات والأزمات. ومع ذلك، يواجه هذا الالتزام أيضًا قيودًا كبيرة. وبالمثل، تُوفر الأطر المعيارية والتنظيمية، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، أدوات مهمة، لكنها ليست خالية من القيود الخاصة بها. ينبغي أن يكون منتدى حوكمة الإنترنت (IGF) ومنتدى أفضل الممارسات التابع له بمثابة مساحة للتواصل والتفاعل وتعزيز بعضهم البعض لمواجهة هذه التحديات الحرجة.

- تعتمد مرونة شبكة الكابلات البحرية العالمية على التخطيط الاستباقي، والتكرار المدمج، والقدرة على الاستجابة السريعة للحوادث. وحيث أن التهديدات التي تواجه البنية التحتية للكابلات البحرية تتجاوز الحدود الوطنية، فإن التعاون الإقليمي والدولي ضروري، إلى جانب دعم الدول ذات الموارد المحدودة.
- ينبغي على الدول اتخاذ خطوات عملية لتطبيق إطار الأمم المتحدة للسلوك المسؤول للدول، والذي ينبغي أن يصبح إطارًا عمليًا. وينبغي التنسيق والترجمة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ويُعد دعم بناء القدرات (بما في ذلك تمارين المحاكاة، وتعزيز التعاون بين أفرقة الاستجابة للطوارئ الحاسوبية)، وتبادل أفضل الممارسات، ومناقشة كيفية تحسين حماية البنية التحتية الحيوية جزءًا أساسيًا من عملية التنفيذ.
- وجود بنية تحتية سحابية أكثر مرونة وتنوعًا واستقلالية قد تُقلل الاعتماد على عدد محدود من مزودي الخدمات العالميين المهيمنين. كما يمكنها دعم الابتكار المحلي، وضمان الوضوح التنظيمي، وتعزيز الثقة. ومن شأنها تمكين الدول والمجتمعات من تشكيل بنيتها التحتية الرقمية وفقًا لشروطها الخاصة.
- يتطلب تعزيز الممارسات المسؤولة في البنية التحتية للإنترنت إرساء آلية موثوقة ومتعددة الأطراف لتعزيز التعاون في مواجهة تحديات مثل الأنشطة الضارة والرقابة. وينبغي أن تُعطي هذه الآلية الأولوية للتواصل المفتوح بدلا من وضع معايير صارمة، تُركز على الشفافية بدلاً من تقييد الوصول. ويجب أن تدعم هذه الآلية المساءلة المتبادلة والتشغيل البيني لبناء الثقة وتمكين التعاون الفعال.
- هناك حاجة إلى تحليل شامل للسياسات والقانون لتحديد وتوضيح الغموض التنظيمي، ودراسة التضارب بين الأطر القانونية، وتقييم النفوذ التجاري، ومعالجة التناقضات القضائية التي تعيق حوكمة الإنترنت المسؤولة. وينبغي وضع استراتيجية منسقة لتعزيز مبادئ توجيهية متناسقة وشفافة قابلة للتنفيذ من قبل السلطات القضائية ذات الصلة.
- الثقة في البنية التحتية للإنترنت، بما في ذلك نظام أسماء النطاقات (DNS)، أمرٌ أساسي. يجب تجنب أي تصادم مع مُعرّفات سلسلة الكتل. تُمثل المناقشات متعددة الأطراف حول التكامل المسؤول لمعرّفات سلسلة الكتل فرصةً لمجتمع الإنترنت لمواصلة السعي نحو تحقيق الهدف الجماعي المتمثل في بناء إنترنت آمن وموثوق.
- ينبغي أن تكون المناقشات حول أنظمة الأسلحة ذاتية التشغيل (AWS) وآثارها التكنولوجية والقانونية والأخلاقية والأمنية والتنموية شاملة وشفافة، وألا تقتصر على المنتديات المغلقة المتخصصة. هناك حاجة ملحة للتعاون الدولي، كما أكد الأمين العام للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، اللذان دعيا إلى التفاوض على صك ملزم قانونًا بشأن أنظمة الأسلحة ذاتية التشغيل بحلول عام 2026. وتتطلب الحلول الشاملة مشاركة فعالة من الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمجتمع التقني والصناعي. ويلعب فريق الخبراء الحكوميين المعني بأنظمة الأسلحة ذاتية التشغيل الفتاكة (GGE on LAWS)، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بقيادة النمسا، ومبادرة اللجنة العالمية الهولندية والكورية المعنية بالذكاء الاصطناعي المسؤول

في المجال العسكري (GC REAIM)، ومنصات أصحاب المصلحة المتعددين مثل منتدى حوكمة الإنترنت (IGF)، دورًا حيويًا في تعزيز العمل الجماعي وزيادة الوعي العام.

السلامة على الإنترنت / سلامة المعلومات / سلامة الطفل

- إن رؤية الميثاق الرقمي العالمي، المتمثلة في فضاء رقمي شامل ومنفتح وآمن، ليست مجرد طموح، بل هي إطار عملي ينبغي أن يُسترشد به في عملنا اليومي. سواء كنا ننسق جهود نزاهة الانتخابات، أو نضع إرشادات لحماية الطفل، أو نبني شراكات متعددة الأطراف، فإننا نساهم بفعالية في هذه الرؤية العالمية.
- تُوفر المبادرات التي تُشرك الحكومات والعلماء ووسائل الإعلام والمعلنين والمؤثرين وغيرهم من المهنيين المعنيين استجابات أكثر فعالية واستدامة لتهديدات سلامة المعلومات. فبدلاً من التركيز على جهات معزولة، ينبغي لهذه المبادرات مُعالجة منظومة المعلومات بأكملها، وإعادة توجيهها نحو محتوى موثوق قائم على العلم، يدعم الوعي العام وصنع السياسات المستنيرة. وفي هذا السياق، من المهم تفعيل التدابير التنظيمية القائمة على الأدلة، وتسهيل الوصول إلى الخوارزميات وتدفقات المحتوى على المنصات الكبيرة لأغراض البحث.
- الثقة تتجاوز التكنولوجيا. إنها في جوهرها إنسانية واجتماعية. يعتمد الأمن السيبراني الفعال على ترسيخ الشفافية، والمشاركة المجتمعية الشاملة، والوعي الرقمي المدني لتعزيز ثقة الجمهور والتصدي لممارسات مثل إزالة أو القضاء على؟ الخصوصية. يتطلب ذلك تطبيق مبادئ الأمن من خلال التصميم من خلال أدوات سياسات مناسبة، وإطلاق مبادرات لبناء الثقة ووعي رقمي متمحورة حول الإنسان، ووضع أطر عمل إقليمية ودولية للتوافق التشغيلي.
- تتطلب المكافحة الفعالة لإساءة المعاملة عبر الإنترنت، بما في ذلك الاحتيال وإساءة استخدام نظام أسماء النطاقات (DNS)، تنسيقًا وتعاونًا بين القطاعات واتخاذ إجراءات قائمة على البيانات. لا يمكن لأي جهة أو قطاع بمفرده مواجهة هذه التحديات. ينبغي على مجتمع الإنترنت التعاون مع قطاعات أخرى، مثل قطاع المدفوعات ومقدمي خدمات الاستضافة والخدمات السحابية، لإيجاد حلول مُحددة. يُعدّ بناء منظومة تُمكّن من تبادل المعلومات بفعالية، من خلال مبادرات مثل Global Signal Exchange وNet Beacon، أمرًا بالغ الأهمية. ويجب أن يكون هذا الجهد مشتركًا بين القطاعات ومتعدد الأطراف.
- غالبًا ما يؤدي الجدل حول التشفير إلى حالة من الجمود والمواجهة، حيث تعيق المواقف المتباينة إحراز تقدم ملموس. للمضي قدمًا، ينبغي على الجهات المعنية التركيز على مجالات محددة تكون فيها التقارب ممكن وضروري بشكل ملح، بدلًا من السماح بالمواجهات الأيديولوجية التي تُعيق العمل. ينبغي لمجتمع حوكمة الإنترنت أن يلعب دورًا رئيسيًا في تيسير مناقشات مُركّزة لاستكشاف وتجريب حلول تقنية وسياساتية تحافظ في الوقت ذاته على قوة التشفير القوي وإمكانية الوصول القانوني، لا سيما في سياقات مثل حماية الطفل.

- تواجه البلدان في مختلف المناطق والسياقات تحدي توفير بيئات رقمية آمنة ومُمكِّنة للأطفال. ويتجاوز بناء مستقبل رقمي شامل يحترم حقوق الطفل شركات التكنولوجيا التقليدية والمنصات الإلكترونية. وللجهات الفاعلة الأخرى في هذا القطاع، من العلامات التجارية إلى المستثمرين، دورًا محوريًا، بما في ذلك استخدام مكانتهم للتأثير على الجهات الفاعلة الأخرى في المنظومة.
- ينبغي على المنصات اعتماد نهج قائم على حقوق الطفل، يصون كرامته وخصوصيته ومصالحه الفضلى. ويظل غياب آليات قوية وموحدة ومطبقة عالميًا لحماية الأطفال في البيئة الرقمية يُمثل فجوةً حرجة. ويُعد النهج الشفاف الذي يركز على الطفل ضروريًا لبناء مساحة آمنة على الإنترنت. ويجب أن تتجاوز حماية الأطفال على الإنترنت مجرد تقارير وإحصاءات الشفافية، وتتطلب التزامًا مستدامًا وهادفًا. وتُعد آليات الإبلاغ المتاحة والملائمة للأطفال أمرًا بالغ الأهمية لتمكينهم من التعبير عن آرائهم. وضرورة أن يعرفوا كيفية الإبلاغ عن الأذى ومكانه، وأن يشعروا بالأمان والدعم والثقة عند القيام بذلك.
- تتفاقم مشاكل التزييف العميق والتزييف الجنسي العميق عالميًا، مدفوعةً بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والتطور السريع لديناميكيات المنصات الإلكترونية. وتكافح الأنظمة القانونية والتعليمية والتقنية لمواكبة هذا التطور. تتطلب معالجة هذه المشكلة تعاونًا منسقًا بين أصحاب المصلحة المتعددين، إلا أن الجهود الحالية لا تزال مجزأة وغير كافية. لتعزيز الوقاية والمساءلة، يلزم استثمار مُستهدف في مجموعات بيانات الكشف المحلية وتقنيات الصور الثابتة. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى برامج شاملة لمحو الأمية الرقمية لتثقيف الشباب وصانعي القرار. صناع القرار حول المخاطر والأضرار والمسؤوليات المرتبطة باستخدام وإساءة استخدام هذه التقنيات.
- إن الجرائم الإلكترونية التي تُسبب ضررًا شخصيًا أو تأثيرًا عاطفيًا لا تقل أهميةً عن الجرائم ذات الدوافع المالية. وينبغي دمج استجابات مُراعية للفوارق بين الجنسين في جهود مكافحة الجرائم الإلكترونية والأضرار الإلكترونية، التي تُؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات. ولا شك أن وجود أطر قانونية وأدوات تشريعية متينة أمرٌ أساسي، ولكن يجب أن يقترن بتدريب شامل لنظام العدالة الجنائية بأكمله، من جهات إنفاذ القانون إلى المدعين العامين والقضاة، حول كيفية دعم الضحايا بفعالية.

[بناء] الابتكار المستدام والمسؤول

الموضوع

الميثاق الرقمي العالمي 1,2,4,5 – القمة العالمية لمجتمع المعلومات C1, C6, C10, C11 – أهداف التنمية المستدامة 7, 8, 9, 13, 14, 15, 16, 17

الاستدامة البيئية وتغير المناخ، القضايا الاقتصادية والتنمية، التقنيات الناشئة والابتكار، الذكاء الاصطناعي، المواضيع التقنية والتشغيلية، إن التطورات في الذكاء الاصطناعي، والحوسبة الكمية، وسلسلة الكتل، وإنترنت الأشياء، وغيرها من المجالات، قادرة على تحسين الكفاءة واللامركزية وإمكانية الوصول، مما يدفع عجلة النمو الاقتصادي والشمول الرقمي والتنمية المجتمعية. إلا أن تطويرها واعتمادها ينطويان على مخاطر، منها نتائج بيئية سلبية وآثار اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق. وتتزايد أهمية الرقابة الأخلاقية والحوكمة الشاملة مع تنامي دور هذه التقنيات في المجتمع. ويجب تحقيق توازن بين الابتكار والمسؤولية والاستدامة في المنصات الرقمية والتقنيات الناشئة.

رسائل منتدى حوكمة الإنترنت، ليلستروم

السلع العامة الرقمية

- تُعدّ السلع العامة الرقمية أساسية لبناء مجتمع شامل يُمكّن الجميع من المشاركة وتحقيق تطلعاتهم. كما تُعدّ هذه السلع أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- لا يمكن لأي دولة بمفردها قيادة التحول التكنولوجي. علينا استخدام مواردنا بفعالية أكبر، والتعاون وتبادل التكنولوجيا من خلال الشراكات العالمية، وتبادل المعرفة، والتنمية التعاونية.

الذكاء الاصطناعي والعمل والمهارات

- يدخل الذكاء الاصطناعي جميع القطاعات. تتجاوز ثورة الذكاء الاصطناعي مجرد الاستغناء عن الوظائف، بل تُحدث تغييرًا جذريًا في كيفية خلق القيمة الوظيفية ومن يجني ثمارها. سيكون الطلب كبيرًا على من يجيدون التعامل مع الذكاء الاصطناعي، بينما يُواجه من يفتقرون إلى التدريب أو الأدوات اللازمة خطر التخلف عن الركب.
- يمكننا تحديد مسار مستقبل العمل من خلال سياساتنا وخياراتنا؛ فالتكنولوجيا بحد ذاتها لا تُحدده. علينا ضمان تمكين العمال، لا تهميشهم، لتجنب اتساع الفجوة الرقمية. من الضروري الاستثمار في المعرفة الرقمية، لا سيما للنساء والشباب والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي، وتعزيز الشفافية والمساءلة والإنصاف في مكان العمل.
- الاستثمار في المهارات الرقمية للمواطنين ضروري لتعزيز التنافسية، ولتمكين الناس من الاستفادة من التقنيات والخدمات الرقمية. ينبغي أن تساعد أنظمة التعليم الناس على معرفة متى يجب عليهم التشكيك في أنظمة الذكاء الاصطناعي، وتمكينهم من استخدام بياناتهم الخاصة.
- ينبغي للاستراتيجيات الوطنية أن تعطي الأولوية للتعليم الشامل ومعرفة الذكاء الاصطناعي لتمكين المجتمعات من تحقيق مستقبل رقمي واعٍ للمناخ ودمج معرفة البيئة ومبادئ الذكاء الاصطناعي الأخضر في مناهج الذكاء الاصطناعي.

المعلومات المضللة، وإدارة المحتوى، والذكاء الاصطناعي، والإعلام/الصحافة

- برزت النماذج اللغوية الضخمة (LLM) كأداة جديدة لإدارة المحتوى، إلا أنها تُشكل خطر تعزيز التمييز المنهجي والرقابة والمراقبة. معظم المنصّات تقوم بضبط عدد محدود من النماذج الأساسية بدلاً من تطوير نماذجها الخاصة، مما يؤدي إلى تركّز السلطة في مجال ضبط المحتوى، حيث إن القرارات المتخذة في مرحلة تدريب النماذج اللغوية الضخمة (LLM) تنعكس لاحقاً عبر مختلف المنصّات.
- رقابة المحتوى بواسطة الذكاء الاصطناعي تفتقر إلى الشفافية الكافية فيما يخص التنفيذ وتخفيف المخاطر، حيث غالباً ما يطغى الضجيج الإعلامي حول الذكاء الاصطناعي على الأضرار الموثّقة بحقوق الإنسان. علينا الاستثمار في أدوات لشفافية محتوى الذكاء الاصطناعي، وتعزيز التصميم المشترك للمنتجات بين أصحاب المصلحة المتعددين، حيث يُشرك خبراء السياسات والمستخدمون والمجتمع المدني والفئات المهمشة في المراحل الأولى من تطوير المنتج واختباره. يُحدث ظهور الذكاء الاصطناعي تغييرًا جذريًا في مكافحة التضليل الإعلامي، حيث تُولّد استجابات الذكاء الاصطناعي استجابات غالبًا ما تكون منفصلة عن المصادر الأصلية، مما يجعل من المستحيل تحديد المصادر الموثوقة.
- هناك حاجة إلى مزيد من المشاركة بين القطاعات وبناء تحالفات بين الجهات الفاعلة في مجال الإعلام (بما في ذلك منظمات الحقوق الرقمية ووسائل الإعلام من أجل التنمية) لفهم تأثير الذكاء الاصطناعي وتعميم استخدامه المسؤول والأخلاقي في وسائل الإعلام. ولا بد من إشراك أصوات وسائل الإعلام المستقلة والإعلامية المعنية بالمصلحة العامة من بلدان الجنوب العالمي بفعالية.
- إن التصريحات بشأن الذكاء الاصطناعي الأخلاقي مهمة، ولكننا نحتاج أيضًا إلى مراقبة ترجمتها إلى ممارسة وتقييم تأثيرها لضمان الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي في العمل الإعلامي اليومي.

البنية التحتية

- بناء بنية تحتية متطورة أمرٌ ضروريٌ للشمول الرقمي عالميًا. وتُعدّ وكالة البيانات عنصرًا أساسيًا في مستقبل رقمي عادل وشامل، وينبغي أن ينعكس ذلك في آليات التمويل الدولية، وبناء القدرات، وتطوير المعايير. إن تمكين المستخدمين في بلدان الجنوب العالمي من خلال وكالة البيانات يدعم الابتكار المحلي، ويُمكّن من المشاركة التنافسية في الأسواق الرقمية، ويُقلّل الاعتماد على المنصات المركزية.
- يُعدّ الربط بين الابتكار التكنولوجي والسياسات العامة أمرًا بالغ الأهمية. يجب على المصنعين والمستثمرين وصانعي السياسات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني التعاون بشكل أوثق لضمان أن تعكس البنية التحتية للجيل القادم واقع السوق والقيم العامة. وينبغي لاستراتيجيات التنمية الرقمية متعددة الأطراف والوطنية أن تُعطي الأولوية للبنية التحتية التي تُمكّن المستخدمين من خلال تصميمها.

- تُعدّ المصلحة العامة والمساواة والتوافق والشمولية عوامل أساسية للبنية التحتية الرقمية العامة (DPI). ويُعد ضمان تطوير البنية التحتية الرقمية العامة واستخدامها بطريقة شاملة وآمنة ركيزةً أساسيةً للتعاون الرقمي العالمي. هناك حاجة ماسة لبناء القدرات الحكومية، ووضع سياسات مفتوحة المصدر حيثما أمكن، ووضع أطر حوكمة رقمية شاملة لبناء الثقة وضمان اعتماد البنية التحتية الرقمية العامة بشكل آمن.
- تتمتع البنية التحتية العامة الرقمية بخصائص احتكارية طبيعية، والتي، وخاصة في منصات الهوية الأساسية، والمدفوعات، والصحة، تخلق خطرًا يتمثل في أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص قد تمنح سيطرة تشغيلية مفرطة للشركات القائمة، مما يمكنها من تحقيق الدخل من البيانات العامة مع الحد الأدنى من العائد المجتمعي.
- نحن بحاجة إلى تصميم ترتيبات تعاقدية تُحافظ على البنية التحتية الرقمية العامة (DPI) كبنية تحتية عامة مشتركة، مع تمكين الابتكار من خلال شراكات القطاع الخاص. ينبغي علينا إنشاء بيئات تنظيمية تجريبية لمنهجيات حوكمة البيانات التشاركية، والاستثمار في بناء قدرات مسؤولي القطاع العام، وهيئات حماية البيانات، ومنظمات المجتمع المدني، وقادة المجتمع المحلي، لضمان استناد قرارات السياسات إلى المعرفة المحلية، بهدف منع تركيز السوق وضمان الاستخدام التنافسي للبيانات.

الاتصال

- لا يزال حوالي 2.6 مليار شخص حول العالم غير متصلين بالإنترنت. يُعدّ تسريع التعاون الدولي أمرًا بالغ الأهمية لسد الفجوة الرقمية. يُعدّ الوصول إلى الإنترنت والاتصال به حقًّا من حقوق الإنسان. ويجب على الجهات المعنية التعاون لوضع سياسات شاملة ونماذج اتصال تدعم الانفتاح والقدرة على تحمل التكاليف.
- نحن بحاجة إلى تمكين مستخدمي الإنترنت في المناطق الريفية من خلال تزويدهم بالمهارات الرقمية اللازمة لمستقبل مستدام للشبكات المجتمعية.

البيئة والصحة

- تتوفر نماذج قابلة للتطوير وموفرة للطاقة حاليا قيد التشغيل بالفعل، وتتيح نشر الذكاء الاصطناعي بتكلفة منخفضة واستهلاك منخفض للطاقة في بيئات معرضة لتغيرات المناخ وشح الموارد. يمكن للذكاء الاصطناعي مفتوح المصدر أن يقلل بشكل كبير من التكرار والتكاليف واستهلاك الطاقة، مع تعزيز التعاون العالمي.
- يُعدّ ترسيخ الشفافية في دورة حياة الذكاء الاصطناعي لضمان قياس استهلاك الطاقة والموارد والإفصاح عنه وتقليله إلى أدنى حدّ، عنصرًا أساسيًا في حوكمة الذكاء الاصطناعي العادلة. ينبغي على الحكومات والقطاع الصناعي إعطاء الأولوية وتحفيز ابتكارات

الذكاء الاصطناعي الموفرة للطاقة، وإلزام المطورين والمستخدمين بقياس آثار أنظمة الذكاء الاصطناعي على الطاقة والانبعاثات والمياه والإبلاغ عنها من خلال معايير الاستدامة، وأطر التدقيق، ومتطلبات الإفصاح عن دورة الحياة.

- تظل جودة البيانات الرقمية ودقتها أمرًا بالغ الأهمية لوضع نماذج موثوقة للمخاطر البيئية والصحية. ولمعالجة المخاوف المتعلقة بإمكانية الوصول إليها وتوحيد المعايير والتوافق التشغيلي، نحتاج إلى الاستثمار في محو الأمية الرقمية وبناء القدرات في مجال الصحة العامة، وخاصة في بلدان الجنوب العالمي.
- ينبغي أن ترتكز الحلول الرقمية على تصميم قائم على القيمة، وأن تُدار من خلال أطر شاملة. علينا أن ننتقل من منظومات رقمية قائمة على المشاركة إلى منظومات رقمية قائمة على تحقيق الأهداف، لا سيما للمجتمعات المحرومة.

فجوة المساواة في الذكاء الاصطناعي، وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، والجهات الفاعلة الصغيرة في هذا المجال

- تتسع الفجوة العالمية في مجال الذكاء الاصطناعي، مما يُعرّض دول الجنوب العالمي لخطر الإقصاء بشكل متزايد. وتُعدّ مناهج الذكاء الاصطناعي المحلية والشاملة والتي تتمحور حول الإنسان أساسية لتحقيق تأثير فعّال. وثمة حاجة لبناء القدرات المحلية من خلال الاستثمار الجاد في التدريب والبنية التحتية والشمول اللغوي.
- ينبغي على صانعي السياسات وضع لوائح تنظيمية للذكاء الاصطناعي تحمي القيم العامة وتُمكّن الابتكار. لا يُمكن تجاهل الاعتبارات الأخلاقية في التقنيات الناشئة. يجب أن تكون الأخلاقيات مهارة أساسية لجميع أصحاب المصلحة، وينبغي على المطورين الموازنة بين النجاح التقني والمنظور الأخلاقي والاستدامة في كل مرحلة.
- يمكن للدول الصغيرة والشركات الناشئة الحفاظ على تنافسيتها في مجال الذكاء الاصطناعي من خلال الاستفادة من أدوات مفتوحة المصدر، والخبرة في المجالات، والشراكات الاستراتيجية، لا سيما في المجالات التي تُعد فيها المرونة والخبرة العميقة في المجالات، والثقة السياقية، أكثر أهمية من الحجم. ينبغي ألا تنتظر هذه الدول حتى تُدعى، بل أن تُرسّخ مكانتها كمشاركين في بناء المستقبل الرقمي.
- ينبغي على الشركات التكنولوجيا الكبيرة أن تلتزم بالتعاون الحقيقي مع الجهات الفاعلة الصغيرة من خلال الاستثمار في النظم البيئية المفتوحة، ودعم تطوير الذكاء الاصطناعي الخفيف، والتطوير المشترك للأدوات التي تعكس السياقات والقيود المتنوعة.

[بناء] الوصول الشامل والحقوق الرقمية

الموضوع

الميثاق الرقمي العالمي 1,2,3,4 – القمة العالمية لمجتمع المعلومات C2, C3, C4, C7, C8, C10 – أهداف التنمية المستدامة 1, 2, 3, 4, 5, 8, 10, 11, 16؛ الحقوق والحريات، الوصول الشامل والاتصال الهادف، القضايا الاقتصادية والتنمية

تُشكّل الفجوات وعدم المساواة في الوصول الرقمي الهادف تحدياتٍ جسيمة للمجتمعات في جميع أنحاء العالم. ولا يُمكن معالجة هذه الفجوات الرقمية دون إدراك الصلة الجوهرية بين الوصول الشامل وحقوق الإنسان: لا يُمكن تحقيق مستقبل رقمي شامل، ومنفتح، ومستدام، وعادل، وآمن، ومُؤمّن إلا باحترام حقوق الإنسان، سواءً على الإنترنت أو خارجه.

رسائل منتدى حوكمة الإنترنت، ليلستروم

حقوق الإنسان والأذى الرقمي

- هناك حاجة إلى حماية أقوى للحقوق الرقمية والمساءلة عن الأذى الرقمي، بما في ذلك جميع أشكال المراقبة الرقمية الحكومية وغير الحكومية وانتهاكات خصوصية البيانات. وتتطلب المساءلة تعاونًا متعدد الأطراف وقوانين محلية أقوى للحد من إساءة استخدام برامج التجسس وحماية المجتمع المدني.
- ينبغي على الجهات المعنية الدعوة إلى التزام سياسي بتطبيق تفسير تقدمي للقانون الدولي يحمي الأفراد والمجتمعات من انتهاكات حقوق الإنسان في الفضاء الرقمي. وينبغي للباحثين والممارسين القانونيين توحيد خبراتهم للتوفيق بين مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي، بما يضمن احترامهما في الأنشطة الرقمية والسيبرانية.
- هناك حاجة إلى الشفافية وإصلاح قوانين المراقبة الوطنية، بما في ذلك الرقابة القضائية، والإبلاغ العام، وحظر التدخلات الحكومية غير المحدودة. هناك حاجة إلى دعم الضحايا والمجتمع المدني من خلال المساعدة القانونية، والاختبارات التقنية للأجهزة، والتضامن عبر الحدود لمواجهة إساءة استخدام برامج التجسس وتأمين التعويضات. يجب أن تكون أحكام الحقوق الرقمية متساوية للجميع.
- تتضمن السياسات الرقمية الناجحة آراءً متنوعة في صياغتها. ينبغي على شركات التكنولوجيا والحكومات والهيئات التنظيمية الاستثمار في ضمانات وآليات مساءلة مناسبة تراعي تنامي التفاوت الرقمي في مجتمعات الأغلبية العالمية. يجب تعزيز أصوات بلدان الجنوب العالمي في الأطر العالمية لضمان أن تُراعي السياسات الواقع الإقليمي، لا أولويات بلدان الشمال فقط.
- قد تقع انتهاكات حقوق الإنسان من خلال أفعال أو من خلال التقاعس عن العمل ومنع الأفعال غير القانونية. تتحمل كل من الدول والشركات مسؤوليات إلا أن الحدود بين مسؤولية الدولة ومسؤولية الشركات لا تزال غامضة حالياً. وتُبذل جهود لمعالجة هذه القضية، لكنها تتطلب مزيدًا من التطوير.

- إن المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة تحدد بوضوح مسؤوليات العناية الواجبة بحقوق الإنسان، ولكن يجب أن تتحول المساءلة من مستوى الشركات إلى مستوى المنصات من خلال بناء طريقة تطبيق تعكس ما يعنيه العناية الواجبة بحقوق الإنسان في السياق الرقمي.
- تؤثر التهديدات الرقمية على الجميع. ومع ذلك، فإن بعض الفئات أكثر عرضة للخطر، إذ تتكرر أنماط عدم المساواة والقمع الواقعية وتتعمق في الفضاءات الرقمية. والنساء والفتيات من بين الأكثر تضررًا، حيث يتعرضن لمستويات أعلى من الترهيب أو التهديد بالعنف عبر الإنترنت، لا سيما بعد مشاركتهن في أنشطة حقوقية أو مناصرة حقوق الإنسان.
- من المهم مراعاة وجهات نظر الأفراد والمجتمعات الأكثر عرضة للأذى والإقصاء الرقمي في عمليات الحوكمة الرقمية لضمان بقائها قائمة على الحقوق، ومتعددة الأطراف، وشفافة، وديمقراطية. ينبغي أن تخدم التقنيات الرقمية حقوق الإنسان والصالح الاجتماعي، لا أن تُعطي الأولوية لأرباح فئة قليلة على حساب رفاهية الجميع.

أخلاقيات الذكاء الاصطناعي

- يُعدّ تطبيق المبادئ التوجيهية الأخلاقية للذكاء الاصطناعي أمرًا بالغ الأهمية. وينبغي مراعاة جوانب متعددة عند صياغتها، بما في ذلك الخصوصية والسرية؛ والموافقة المستنيرة؛ والتحيز والإنصاف؛ وتكامل الرقابة البشرية؛ والتحسين المستمر؛ والبرمجة مع ضمانات أخلاقية؛ ودعم الحلول المجتمعية/المحلية.
- بدون إرشادات أخلاقية، فإن تطوير وتنفيذ ونشر نماذج الذكاء الاصطناعي يمكن أن يؤدي إلى ظهور تقنية تنشر معلومات مضللة وصور نمطية ضارة، وتفتقر إلى التحقق من الحقائق في الوقت الفعلي، وتنتهك الاعتبارات الأخلاقية والخصوصية، وتعمل بفهم محدود للمشاعر الإنسانية المعقدة، وتستمر بتعزيز التحيز والتمييز.
- هناك حاجة لدمج الوعي بالصحة النفسية والانتحار في حوارات السياسات والمبادئ التوجيهية والمعايير لتطوير الإنترنت والذكاء الاصطناعي. وينبغي على الجهات المعنية التعاون لتيسير أطر عمل مجتمعية تُعطي الأولوية لسيطرة المستخدم على بيانات ومعلومات الصحة النفسية الشخصية.

الوصول الهادف

- لا يقتصر الاتصال الرقمي على الوصول إلى الإنترنت فحسب، بل هو أساسٌ للشمول. تنشأ الفجوات نتيجةً لمزيجٍ من العوائق البنيوية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. وتوجد تفاوتات رقمية عميقة في المناطق النامية، حيث تُفاقم التقنيات الجديدة غالبًا الفجوات غير المتصلة بالإنترنت. وبينما تُسارع الاقتصادات إلى الاستجابة للتقنيات الجديدة والناشئة، لا تزال هناك تحدياتٌ مستمرة فيما يتعلق بالاتصال والوصول الفعّال.

- يتطلب الشمول الرقمي نهجًا قائمًا على الحقوق يشمل المجتمع بأكمله، بما في ذلك بناء أنظمة رقمية مرنة مصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات الوطنية أو الإقليمية. لا يمكن لأي كيان بمفرده سدّ الفجوة الرقمية: يجب على الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية العمل معًا لتحقيق تأثير طويل الأمد، يمكن تحقيقه من خلال وضع سياسات شاملة وشراكات بين القطاعين العام والخاص. يجب أن تكون الجهود التي يبذلها الشركاء متعددو الأطراف لدعم الوصول الهادف وتحفيزه وتعزيزه وقياسه مستدامة.
- بالنسبة لفئة كبيرة من الأشخاص غير المتصلين بالإنترنت والذين يعيشون في مناطق تغطيها شبكات الهاتف المحمول، لم يعد التفاوت الرقمي يقتصر في المقام الأول على تغطية البنية التحتية. بل أصبحت العوائق الرئيسية هي القدرة على تحمل التكاليف (وخاصةً تكاليف الأجهزة)، والمعرفة الرقمية، ومهارات الاستخدام الهادفة. تتطلب تلبية هذه الاحتياجات نهجًا شاملًا يشمل الاستثمار في البنية التحتية، والقدرة على تحمل التكاليف، والمعرفة الرقمية، والمشاركة المحلية.
- نحن بحاجة إلى ضمان حصول الناس على خدمات مفيدة وذات معنى بلغاتهم. يُمكن للإنترنت والتكنولوجيا المحيطة به أن يكونا أدوات فعّالة للحفاظ على لغات الشعوب الأصلية المهددة بالانقراض واستخدامها. يُمكن للمعلمين والباحثين وخبراء الصناعة تنزيل الرموز المصدرية المفتوحة، بهدف تعزيز ومضاعفة أثرها في إحياء هذه اللغات. سيعزز التعاون مع القطاع الخاص واستخدام اللغات المحلية أثر برامج محو الأمية الرقمية.
- ينبغي على الجهات المعنية تصميم ودعم حلول قابلة للتطوير، مثل الشبكات المجتمعية ومبادرات الواي فاي العامة، مصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات الفريدة للمناطق المحرومة. ومن الضروري أيضًا دعم الأجهزة الرقمية وخدمات الاتصال للفئات المهمشة، إلى جانب بناء القدرات المحلية باللغات المحلية. وقد طور منتدى حوكمة الإنترنت أدوات من خلال أنشطة بين الدورات لتشجيع تكرار المشاريع الناجحة والهادفة وتوسيع نطاقها وتوطينها.
- يُعدّ تنوع منظومة مُقدّمي الخدمات أمرًا أساسيًا للوصول إلى المرحلة الأخيرة. فالنموذج التقليدي القائم على الاعتماد حصريًا على مُشغّلي خدمات الهاتف المحمول الكبار لا يكفي للوصول إلى المجتمعات المهمّشة. ويشمل ذلك شبكات المجتمعات المحلية، والمكتبات المحلية، ومكاتب البريد، وغيرها من الجهات الوسيطة التي يُمكنها توفير حلول مُناسبة ثقافيًا وبأسعار معقولة. وينبغي للأطر التنظيمية تشجيع هذا التنوع بدلًا من وضع حواجز تُفضّل المشغّلين التقليديين الكبار فقط.

البنية التحتية العامة الرقمية

- تسعى جميع المناطق إلى بنية تحتية رقمية عامة شاملة ومرنة ومُركزة على الإنسان. ويمكن لنهج حوكمة البنية التحتية الرقمية العامة، القائم على الموارد المشتركة، أن يُوحّد هذه الجهود دون تجانس، مع احترام الملكية المحلية وتمكين التوافق العالمي. علاوة على ذلك،

يمكن دمج الحوكمة في النظام. ويجب هيكلة أنظمة البنية التحتية الرقمية العامة لتعكس مبادئ مثل المساءلة والخصوصية والإنصاف منذ البداية.

- تهدف السياسات إلى تعزيز الوصول العادل والآمن إلى التقنيات الرقمية. وينبغي أن تضمن إعطاء الأولوية لحقوق واحتياجات الفئات المهمشة والمضطهدة تقليديًا. ولدعم تطوير ونشر الحلول الرقمية الشاملة، من الضروري استخدام أساليب تمويل متنوعة وتشكيل إجراءات المموّلين.

[بناء] التعاون الرقمي

الموضوع

الميثاق الرقمي العالمي 3,4,5 – القمة العالمية لمجتمع المعلومات C1, C2, C3, C4, C6, C10, C11 – أهداف التنمية المستدامة 9, 10, 11, 16؛ التعاون الرقمي، والتقنيات الناشئة والابتكار، والذكاء الاصطناعي، والحوكمة المستدامة متعددة الأطراف.

يُعدّ عام 2025 عامًا محوريًا في الجهود المبذولة من قِبل جهات متعددة لتحسين وتطوير حوكمة وتنسيق عالمنا الرقمي. ويُمثّل منتدى حوكمة الإنترنت (IGF) منصةً رئيسيةً في هذا الجهد، حيث يتفاعل مع مجموعة واسعة من الجهات المعنية والعمليات، بما في ذلك مراجعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS+20)، والميثاق الرقمي العالمي المتفق عليه مؤخرًا، والحوارات العالمية الجارية حول حوكمة الذكاء الاصطناعي، وذلك لمواجهة مجموعة واسعة ومتنامية من التحديات.

رسائل منتدى حوكمة الإنترنت، ليلستروم

- يتزايد خطر التفاوت الرقمي، لا سيما في الدول النامية، مع التقدم السريع للتقنيات الناشئة كالذكاء الاصطناعي. وتمنع تكاليف النشر المرتفعة ومحدودية المهارات الرقمية العديد من المجتمعات، لا سيما في دول الجنوب العالمي، من الاستفادة الكاملة من التقدم الرقمي.
- من الضروري تعزيز مشاركة بلدان الجنوب العالمي والمجتمع المدني في الحوارات الرقمية العالمية. ومن المهم تعزيز الترابط حول الأهداف المشتركة، بالإضافة إلى فهم الاحتياجات والواقع المحلي.
- الإنترنت ليس بلا مالك، ويثير التركيز المتزايد للسلطة والاعتماد المتزايد على التكنولوجيا العملاقة مخاوف جدية بشأن قدرة المجتمعات على الحفاظ على فضاءات معلوماتية سليمة، وحرية التعبير، والوصول إلى المعلومات. ولضمان خدمة تقنيات المعلومات للقيم الديمقراطية والأخلاقية، ودعم استدامة مجتمعات المعلومات المفتوحة، قد يكون من الضروري التحول من تحرير القيود، وعدم التدخل، وتوحيد الشركات، إلى حوكمة وتنظيم جماعيين مسؤولين، مع وضع الشفافية والمساءلة في المقام الأول.

- ينبغي استكشاف نماذج أعمال مستدامة لضمان وصول واسع النطاق. وينبغي تعزيز أو إنشاء آليات قانونية أو مؤسسية دولية لمنع مزودي خدمات النطاق العريض عبر الأقمار الصناعية من ممارسة نفوذ غير متناسب أو غير منظم على الوصول إلى الإنترنت والاتصال به في السلطات القضائية الأجنبية.
- ومن المهم تعزيز التعاون المتعدد الأطراف ومتعدد أصحاب المصلحة للمساعدة في ضمان تقاسم فوائد التحول الرقمي على نطاق واسع وعدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب.
- يمكن أن تكون للمعايير التقنية آثارٌ ملموسةٌ على حقوق الإنسان في العالم الحقيقي، إذ تؤثر على الوصول إلى الخدمات الأساسية وتزيد من خطر المراقبة أو الاستبعاد. لذلك، يُعدّ الشمول في وضع المعايير التقنية أمرًا بالغ الأهمية. ويتطلب ذلك آليات دعم وجهودًا لبناء القدرات لتمكين مشاركة فعّالة من مختلف المجتمعات، بما في ذلك المجتمع المدني وغير المهندسين، ودمج الأطر الدولية لحقوق الإنسان في جميع مراحل وضع المعايير لضمان نتائج أخلاقية وشاملة.
- ينبغي استخدام منتدى حوكمة الإنترنت كمساحة لبناء الثقة والقدرات لإجراء المزيد من المناقشات حول تجزئة الإنترنت، لا سيما في ظل النقص الحالي في التنسيق بين مختلف الجهات المعنية في معالجة قضايا التجزئة. إن المشاركة الشاملة من جميع مجموعات أصحاب المصلحة أمر أساسي في ظل ما تواجهه البيئة الرقمية العالمية من تزايد النزعة الإقليمية، وتنامي الاعتماد على مقاربات قائمة على السيادة، وتطبيع السيطرة على الشبكات.
- ينبغي تعزيز تطوير نماذج حوكمة رقمية شاملة ومبتكرة تعالج العوائق الهيكلية التي تُسهم في عدم المساواة الرقمية. ومن المهم إعطاء الأولوية للاستثمار في بناء القدرات الرقمية، لا سيما في المناطق المحرومة والنامية، لضمان الوصول العادل إلى التقنيات الناشئة.

منتدى حوكمة الإنترنت والميثاق الرقمي العالمي والقمة العالمية لمجتمع المعلومات

- ينبغي للمجتمع الدولي تجنب تداخل أو تجزئة المهام داخل منظومة الأمم المتحدة. ومن المهم الاستفادة من المنصات والمساحات المتاحة، مثل منتدى حوكمة الإنترنت، وتحسين قدرات التعاون، وبذل المزيد من الجهود لإشراك مختلف الجهات الفاعلة لتعزيز الحوار متعدد القطاعات.
- وفي إطار منتدى حوكمة الإنترنت، ينبغي للجهود المبذولة أن تعزز بشكل أكبر إدراج المجتمعات المحرومة وأصحاب المصلحة من جميع الأجيال، من بين آخرين، من خلال تعزيز الروابط بين المبادرات الوطنية والإقليمية لمنتدى حوكمة الإنترنت ومعها.
- ولتعزيز التعاون الرقمي، من الضروري تعزيز الالتزامات والآليات القائمة مع إعطاء اهتمام خاص للجنوب العالمي والفئات المهمشة.

- ينبغي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات إصلاح إطار عملها متعدد الأطراف لمواجهة التحديات المعاصرة المتعلقة بالسيادة الرقمية، وتوحيد المنصات، والتقنيات الناشئة. ويتطلب ذلك تعزيز آليات المساءلة المؤسسية، وتوسيع مشاركة بلدان الجنوب العالمي، وزيادة التنسيق الإقليمي، وتمكين منتدى حوكمة الإنترنت.
- هناك تفاهم مشترك على أن خطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات وُضعت بطريقة شاملة ومحايدة تكنولوجيًا، بحيث يُمكن تكييفها وتطبيقها مع الابتكارات التكنولوجية المستمرة. وتتمثل الفجوة الرئيسية في إطار القمة العالمية لمجتمع المعلومات وبين أجزائه المختلفة (مثل منتدى حوكمة الإنترنت ومنتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات) في غياب التنسيق، سواءً فيما يتعلق بالجوانب الإجرائية أو بالمواضيع التي تُناقش في كلٍّ من هذه المنتديات.
- وتشمل بعض الجوانب التي تحتاج إلى العمل عليها لتعزيز منتدى حوكمة الإنترنت (أ) الحاجة إلى التنسيق مع مساحات الحوكمة الرقمية الأخرى؛ (ب) إعادة النظر في الجوانب الإجرائية، بما في ذلك تشغيل المجموعة الاستشارية المتعددة أصحاب المصلحة (من أجل إنشاء معرفة مؤسسية متينة ودائمة، على سبيل المثال)؛ (ج) الحصول على تمويل أكثر قوة؛ (د) إنشاء ولاية أطول أو دائمة، للسماح بالتحسينات المستمرة؛ (هـ) تحسين آليات تبادل نتائج منتدى حوكمة الإنترنت، بحيث يتم الوصول إلى المزيد من الأشخاص والجمهور، بما في ذلك صناع القرار؛ (و) زيادة التنسيق بين الحوكمة العالمية والحوكمة المحلية والإقليمية، مثل زيادة التفاعل مع المؤسسات غير الحكومية.
- وينبغي إنشاء آليات التكامل والتنسيق بين منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومنتدى حوكمة الإنترنت، وهو ما من شأنه أن يساعد على تحقيق قدر أكبر من التوافق بين خطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات وأهداف التنمية المستدامة.
- ينبغي الحفاظ على منصات أصحاب المصلحة المتعددين، مثل منتدى حوكمة الإنترنت، وتعزيزها. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والشركات والمجتمع التقني والمجتمع المدني، دعم منتدى حوكمة الإنترنت بفعالية باعتباره منفعة عامة عالمية، سياسيًا وعمليًا.
- يُعدّ المنتدى العالمي لحوكمة الإنترنت (IGF) منصة عالمية قيّمة للتعاون عبر الحدود والقطاعات. فهو يساعد الدول الصغيرة والكبيرة على حد سواء في التأثير على ملامح المستقبل الرقمي عبر الأجيال والصناعات والمصالح المختلفة.
- تُتيح مراجعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات +20 المقبلة فرصةً بالغة الأهمية لإعادة تقييم هياكل الحوكمة العالمية وتحسين تكامل النهجين القانوني والتقني. كما تدعو إلى التأمل في مدى التقدم الذي أحرزته عمليات تعدد الأطراف المعنية، وأين يمكن تعزيز التوافق مع القانون الدولي.
- لا يزال التعريف "الواسع" لحوكمة الإنترنت، الذي صاغه الفريق العامل المعني بحوكمة الإنترنت، والذي اعتُمد في تونس، قائمًا رغم التغيرات التكنولوجية والقضايا الجديدة التي برزت خلال العشرين عامًا الماضية. أظهر فريق العمل المعني بحوكمة الإنترنت

(WGIG) قيمة وجدوى صنع القرار المتعدد أصحاب المصلحة في سياق الأمم المتحدة. يمكن استخدام نموذجه لمعالجة مجالات قضايا أخرى تشهد تردداً أو جموداً من الحكومات وتحتاج إلى نهج جديد، مثل حوكمة البيانات والذكاء الاصطناعي.

- وينبغي لمراجعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات أن تسهل المشاركة الحقيقية لأصحاب المصلحة المتعددين (بما في ذلك بين أصحاب المصلحة والحكومات) وتضع ترتيبات أقوى لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل جهود المتابعة والتنفيذ المستقبلية.
- يجب الحفاظ على المنتدى العالمي لحوكمة الإنترنت (IGF) كمنصة لإجراء حوارات فعّالة حول حوكمة الطبقة التقنية للإنترنت، وفي الوقت نفسه توفير مساحة لمشاركة متعددة الأطراف بشأن التحديات الناشئة في مجال الحوكمة الرقمية.

التعاون العالمي في مجال الذكاء الاصطناعي

- يُعدّ التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين والقطاعات المختلفة أمرًا بالغ الأهمية لضمان مساهمة الذكاء الاصطناعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يجب أن تُدار أنظمة الذكاء الاصطناعي مع مراعاة حقوق الإنسان في جوهرها. وينبغي أن تدعم أنظمة الذكاء الاصطناعي التنمية المستدامة، وتعزز المساواة بين الجنسين، وتعكس التنوع الثقافي.
- إن النهج الشامل ومتعدد الأطراف في حوكمة الذكاء الاصطناعي ينبغي أن يشمل المجتمع المدني والخبراء المستقلين والمجتمعات غير الممثلة لضمان عدم هيمنة المصالح الاستبدادية أو التجارية البحتة على نماذج الحوكمة.
- ستكون أنظمة الذكاء الاصطناعي المحلية فعّالة في تمكين المجتمعات المتنوعة من صياغة مستقبل التكنولوجيا. يجب أن تُعطي الجهود العالمية الأولوية لتطوير الذكاء الاصطناعي باللغات المحلية ومجموعات البيانات ذات الصلة بالثقافة المحلية، لتمكين المجتمعات المهمّشة من صياغة أطر حوكمة الذكاء الاصطناعي الدولية.
- ينبغي تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لتعزيز المهارات الرقمية وتطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي الجديرة بالثقة، ومن ثم تعزيز التبني الشامل عبر سياقات عالمية متنوعة.